

الفضاء المغربي وتحديات بناء الدولة

الوطنية.

د. محمد صافو
قسم العلوم السياسية
جامعة وهران

لقد خضع الفضاء المغربي بمختلف كياناته القائمة إلى الإحتلال و النفوذ الأجنبي لمراحل تاريخية طويلة. (الجزائر 1830-1962 مثلا). ولم يكن هدف التسلط الاستعماري خلالها محصورا في مسألة استغلال الموارد ونهبها، بل تجاوزه إلى هدف أكبر تمثل في العمل على دمج المنطقة و إلحاقها بالكيان الأوربي عبر سياسات و إجراءات تراوحت بين الاستيطان والاستحواذ على الأراضي، و طمس الهوية، و التجنيس، و غير ذلك من الإجراءات السياسية والإدارية و القضائية⁽¹⁾، و التي صبغت في نهايتها إلى مصادرة حق الشعوب في الحرية والتنمية والاستقلال.

وهي الشعارات التي شكلت برنامج عمل الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، و في تجنيد المواطنين من أجل الدفاع عن أوطانهم و افتكاك حريتهم و استقلالهم و ممارسة ذلك في إطار عملية بناء الدولة الوطنية المستقلة.

لكن، وبعد مرور نصف قرن من الاستقلال أصبح جليا و أن هذه الكيانات تعيش وضع الأزمة (crise)، بما يحمله المصطلح من دلالات، فقد فشلت في إنجاز التكامل الوطني و خلق الولاء المشترك، و فشلت كذلك في بناء مؤسسات المشاركة السياسية، و لم تنجح في التوزيع المنصف و المتوازن للثروات... و غيرها.

و عموما فقد واجهت عملية بناء الدولة الوطنية (L'état nation) المغربية بعد الاستقلال عدة تحديات جوهرية حالت دون تكون ذلك الجسم السياسي و الحقوقي الذي ينظم حياة مجموع الأفراد الذين يؤلفون أمة على أساس قاعدة المواطنة⁽²⁾، كضامن لمختلف الحقوق و أهمها الحق في المشاركة السياسية، بعيدا عن الإقصاء و التهميش و الاستبداد.

و يمكن إجمال هذه التحديات الأساسية فيما يلي:

أ- التحدي السياسي: أي بناء هوية سياسية للفرد المغربي، فقد أخفقت الدول المغربية في تحقيق الاندماج السياسي و دمج مختلف القوى و الكيانات الاجتماعية في إطار حكم القانون و حافظت على كيانات تقليدية (قبيلية أو جهوية) تضاعفت سلطتها على حساب وحدة الدولة و شرعيتها المجتمعية و ضعف أداء مؤسساتها وقد انعكس ذلك من خلال الفشل في حسم فكرة مشروع المجتمع، و لآزال المواطن المغربي موزعا بين عدة دوائر (إسلامية، قومية، وطنية... الخ).

و كشفت عن ذلك الثورات العربية في كل من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و سوريا... الخ فالدولة كانت هشّة و ضعيفة، و عملية إعادة بنائها في مرحلة ما بعد الثورة هي عبارة عن مشروع غير محدد المعالم، و تحتاج إلى نقاش و توافق.

فالفردي العربي مازال حتى الآن. و رغم الجهود المبذولة. يدين بالولاء الأقوى لأسرته و بالولاء القوي لعصبيته، سواء كانت هذه العصبية قبلية أم عائلية و بالولاء الاعتباري لمذهبه⁽³⁾ و يمكن تلخيص هشاشة البنيان السياسي للدول المغربية في مايلي:

1. الفشل في مأسسة السلطة السياسية و فصلها عن الأشخاص الذين يمارسونها و تتمثل أول خطوة في بناء الدولة في الفصل بين السلطة السياسية و السلطة الاجتماعية، أو ما يسميه ماكس فيبر بالبرقطة، حيث السلطة السياسية هي سلطة بيروقراطية عامة و ليست شأنا خاصا يخضع لعلاقات المجال الخاص⁽⁴⁾.

فالسلطة مركزها المجال العام، و تحسمها بيروقراطية كفئة و محايدة يكون ولاءها للدولة بغض النظر عن القائمين عليها.

زيادة على ذلك، فإن الدول المغربية جميعها لم تنجح في بناء سلطة مدنية معبدة عن إرادة الأمة و لا زالت مفاتيح القرار بيد الجيش أو القبيلة أو الوظيفة الرمزية و ما تمنحه من سلطة للملكية المغربية.

فالجيش الجزائري، و بحكم شساعة البلاد و تنوعها، و موقعها الجغرافي في إفريقيا و المتوسط هو بمثابة الضامن الأساسي للسلم و الاستقرار في الداخل كما في الخارج⁽⁵⁾.

و في ليبيا، و منذ ثورة الفاتح سبتمبر 1969، تعززت البنية القبلية و لم يحاول العقيد معمر القذافي بناء الدولة الأمة، فلا وجود للمواطن و لا للمجتمع المدني، و لا وجود لجيش حقيقي، بل شعب مسلح.

و بالنتيجة، يوجد في ليبيا أكثر من 140 عشيرة، موزعين على نحو 30 قبيلة لها تأثيرها على مجموع ليبيا، و قام النظام السياسي الاجتماعي على هذه التوازنات القبلية حتى ثورة فيفري 2011 و ارتكز ذلك النظام على ثلاثة قبائل كبرى متحالفة قبيلة القذاذفة (الوسط)، قبيلة وارفلة (الشرق) قبيلة مغاريها Magariha في الغرب⁽⁶⁾.

أما في المغرب، و رغم ميلاد مؤسسات حديثة بعد الاستقلال (1957) (عدالة، شرطة، درك وطني، الجيش)، فإن المؤسسة التقليدية للمخزن واصلت وجودها تحت مسعى القوات المساعدة (FA) التي تتجمع في 45000 شخص و مستقلة عن وزارة الداخلية، و منذ 2006 أصبحت مؤسسة مركزية في الجهاز الأمني المغربي و العين الساهرة على حماية الملك، باعتباره أمير المؤمنين، و القائد الأعلى للقوات المسلحة و إذا كانت بعض القوى الإسلامية ترفض الاعتراف له بإمارة المؤمنين، فإن البعض قبلت ذلك في إطار اللعبة السياسية لأسلمت المجتمع.

و كل ذلك يحول دون بناء دولة حديثة تحترم الحقوق و الحريات العامة و الأساسية للمواطن⁽⁷⁾ وأهمها الحق في المشاركة.

2. المشاركة السياسية: و هي المعبر الفعلي عن حركية المجتمع و تنوعه من خلال جعل المواطن المغربي شريكا في السلطة لا موضوعا لها، عبر خلق تنمية سياسية تحقق حالة من التناغم بين السلطة و المجتمع.

و تكون المشاركة السياسية عبر عدة مستويات متكاملة:

. المشاركة السياسية الدورية: و هي بعد إجرائي تمثله الانتخابات التعددية الحرة والنزيهة و المنتظمة، و يضيف الإيمان بعملية انتخاب ممثلين مشروعية على مؤسسات الحكم بما يساهم في إرساء الحكم الديمقراطي و تعزيزه، و يقدم الانتخاب نموذجا في إسهام قوة الشعب في إحداث تغييرات بنيوية على منظومة الحكم.

و إذا كانت معظم دول المغرب العربي خاضت التجربة الانتخابية في فترات مختلفة، فهل يمكن مساواة ذلك بالديمقراطية؟

من الخطأ مساواة الديمقراطية بالانتخابات المنتظمة، فوجود الانتخابات شرط ضروري للديمقراطية لكنه غير كاف، فالديمقراطية تتطلب مؤسسات عاملة، فهي تتطلب هيئة تشريعية تمثل الناس، و تتطلب هيئة قضائية تفرض سيادة القانون وتتطلب أحزابا سياسية و نظما انتخابية تعمل بشكل جيد و تتطلب قوات أمن تراعي أصول المهنة، و محايدة سياسيا و تخدم احتياجات الناس وتتطلب وسائل إعلام يمكن الوصول إليها و تكون حرة و مستقلة و غير منحازة⁽⁸⁾ و هي شروط غائبة في النظم المغاربية مما يفقد العملية الانتخابية معناها، و يحول دون غاياتها النهائية في التداول على السلطة و تحقيق التنمية. المشاركة السياسية التمثيلية: و يجسدها برلمان يكون ممثلا لكل فئات الشعب شفافا و متاحا للجميع، خاضعا للمساءلة و فعالا على جميع المستويات⁽⁹⁾، و ذلك حتى يكون قادرا على وضع سلوك الجهاز التنفيذي تحت المجهر متى أراد و متى دعت الضرورة لذلك، و حتى تكون السلطة التنفيذية غير قادرة على اختراق أي قاعدة قانونية و تجاوز صلاحياتها من تنفيذ السياسات إلى رسم و صناعة السياسات.

و قد رصد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 واقعا مغايرا لذلك واصفا إياه بـ«دولة الثقب الأسود» في إشارة إلى المركزية المتزايدة للجهاز التنفيذي من خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرأس الدولة، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي و لمجلس الوزراء، و للقوات المسلحة و القضاء و الخدمة العامة.

و تظهر مركزية الجهاز التنفيذي كذلك في توسع الجهاز البيروقراطي و زيادة تدخل الدولة في الإقتصاد، و تعاظم نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج القومي و خاصة الإنفاق على الأجهزة الأمنية و العسكرية⁽¹⁰⁾.

. المشاركة السياسية الدائمة: و يمثلها وجود مجتمع مدني فاعل كشبكة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح، و ذلك في إطار الالتزام بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة

السلمية للخلافات والصراعات⁽¹¹⁾.

و بناء عليه، فإن وجود مجتمع مدني مؤسسي حر و مستقل عن سلطة الدولة يساهم في تعزيز قوة الدولة ومشروعيتها ويجعل منها قيمة أخلاقية في وجدان المواطن العربي، يكون دائما في وضعية استعداد للتضحية من أجل بقائها واستقلالها.

غير أن واقع المجتمع المدني في الدول المغاربية ينطق بخلاف ذلك، و هو كما يشخصه المفكر محمد عابد الجابري بقوله: «...وهكذا، فالدولة، أعني السلطة الحاكمة، هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة و النفوذ. هذه الدولة تبتلع المجتمع المدني فلا تترك مجالاً لقيام مؤسسات خارج الدولة، فكل المؤسسات هي امتداد للمؤسسة الأم: الدولة...»⁽¹²⁾.

و كانت تجليات غياب المشاركة واضحة في المجتمع العربي، فقد حكم العنف السياسي علاقة السلطة بالمعارضة، إضافة إلى سيطرة الفساد و سيادة الحالة الاستبدادية في كافة النظم العربية⁽¹³⁾، الأمر الذي فاقم من مشروعية السلطة و اهتزاز شرعية الدولة ككيان سياسي يحظى بالولاء العام من طرف المجموعة الوطنية وأمام هذا الوضع غلب الطابع التسلطي على الأنظمة العربية، و كلها مؤشرات مهدت لرياح التغيير التي عصفت بالنظم العربية منذ نهاية العام 2010 و حتى يومنا هذا.

ب . التحدي الثقافي: لعل من بين أهم التحديات التي تواجه مجموع البلدان العربية و المغاربية خصوصا هو تجاهل البعد الثقافي و دوره في حسم مسألة بناء الأمة كشرط ضروري للمرور نحو بناء الدولة الوطنية.

فعملية إعادة بناء الدولة تتطلب أولا عملية تحول ثقافي من المجتمع الأهلي المنقسم رأسيا والمنظم وفقا لروابط القرابة و العواطف؛ إلى المجتمع المدني المنقسم أفقيا على أسس طبقية والمنظم في تنظيمات طبقية حديثة، على أساس المصالح المشتركة، و بالتالي فإن بناء الدولة يؤدي إلى تخليص الأفراد من القمع الذي تمارسه الأنظمة الدكتاتورية⁽¹⁴⁾.

فالثقافة هي التعبير الحقيقي عن إنسانية الإنسان و عن خلفياته الفكرية وتطور مفاهيمه وإدراكه ووعيه لوجوده وحضارته، وهي أساس قيام المجتمعات الحديثة بما توفره من قيم

للتسامح وإدارة الخلافات وحلها بطريقة سلمية. ومعروف أن الشعوب المغربية خضعت لتأثير تيارات فكرية مختلفة و تفاعلت معها تأثيرا وتأثرا وهو ما خلق حالة من التنوع الثقافي يمكن استغلالها في تفكيك البنى القديمة والتأسيس لبنى حديثة يرتكز عليها مشروع إعادة بناء الدولة المغربية القوية، لا بوسائل القمع و التسلط ولكن بمشروعيتها و توافق إرادة الأمة حولها.

إن تطور الوعي مشروط بالدور الذي يلعبه المكون الثقافي في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على توليد بنى حديثة محكومة بالعقل و النقد و التحليل، وديمقراطية المشاركة، باعتبارها القوى القادرة على تفكيك منظومة الاستبداد التي حكمت العالم العربي و ساهمت في إفشال إنجاز مشروع الدولة الحديثة كتعبير راق عن الإحساس بهوية وطنية متميزة و شعور بالانتماء إلى بنية وطنية شاملة على خلاف البنى التقليدية الضيقة و ما تفرضه من طاعة و ولاء للأسرة والعشيرة و القبيلة ولشخص الحاكم.

و يسمى هشام شرابي هذا النوع من الثقافة، بالثقافة الأبوية التي يسود فيها الولاء القائم على العجز و الخضوع يبدو جليا أنه لا يمكن تصور فكرة العقد الاجتماعي⁽¹⁵⁾ وهي الفكرة التي مهدت لبناء الأمة التي قامت علمها الدولة لاحقا.

و عليه، فإن عملية البناء الوطني، و بناء الأمة عمليتان متكاملتان و طبيعة المجتمع هي التي تحدد الأولوية عبر الدور الذي تؤديه الثقافة في بناء روابط حديثة قادرة على صياغة المجتمع الديمقراطي الضامن لحقوق الناس و حرياتهم في إطار دولة القانون العاملة بالقانون و الخاضعة لرقابته في نفس الوقت⁽¹⁶⁾.

التحدي الاقتصادي: لقد أخفقت معظم الدول الوطنية في المغرب العربي. وعلى اختلاف نظمها الاقتصادية. في ضمان كرامة الإنسان العربي و في تأمين الحد الأدنى من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، كما أخفقت في خلق الثروة وتوزيعها بالشكل الذي يضاعف من مناصب الشغل ويحاصر البطالة المنتشرة في مساحات واسعة بالشكل الذي يهدد الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

و إذا كانت بعض الدول قد فاخرت بتحقيق معدلات مقبولة في مجال النمو الاقتصادي (تونس قبل الثورة مثلا)، فإن ذلك النمو لا يشكل بحد ذاته مقياسا للتنمية و الرفاهية، و

لا يساهم بالضرورة في إشباع الحاجيات الأساسية لحياة كريمة، ألا وهي الصحة والتربية والعمل إضافة إلى حماية الحقوق الأساسية والتغلب على الفقر⁽¹⁷⁾.

وبعبارة أخرى، فإن الإقتصاد المغربي المبني في معظمه على الريع (La rente) بمختلف مصادره (البتترول، الموارد الطبيعية، التحويلات بالعمللة الصعبة، المساعدات الخارجية... الخ)، لم ينجح في تحقيق العدالة الاجتماعية التي كانت عنصرا من عناصر المشروع النهضوي العربي في الخمسينات و الستينات من القرن العشرين، ولكنه لم يكن دائما كذلك، ولا استمر كذلك طويلا⁽¹⁸⁾.

و يفسر الانحسار في العدالة الاجتماعية التطورات التكنولوجية و الإقتصادية في العالم الرأسمالي و إلى انهيار «نموذج البناء الإشتراكي» و ما تبعه من إصلاحات إقتصادية هيكلية باشرت دول المغرب العربي في شكل صفات قدمتها المؤسسات المالية و النقدية، في شكل التزامات واجبة التنفيذ من طرف الأنظمة السياسية لتحقيق التنمية.

غير أن هذه الصفات أثبتت عجزها هي الأخرى، و لم تكن قادرة على سد الفراغ التنموي الذي شكل رهانا بالنسبة للقطاع الخاص، بعد محاولة إعادة تعريف أدوار الدولة و تحديد وظائفها و ترك المجال لقوى إقتصاد السوق.

لقد مارس القطاع الخاص هوايته في الكسب السريع، و العبث بموارد المجتمع دون أن يصل إلى تحقيق التنمية الضامنة لكرامة الإنسان العربي، و هو ما شكل تهديدا مباشرا لكيانات العديد من الدول/السلط العربية. وكما فشلت في تأسيس السلطة و فصلها عن القوى الاجتماعية التقليدية لصالح مجتمع حديث، كان الفشل حليفها في توزيع الثروة و تحقيق إقتصاد منتج قوامه العمل المبني على الكفاءة و التخصص و المنافسة الحرة.

ومن ثم يصبح بناء الإقتصاد المنتج في حاجة إلى دولة ضامنة للحقوق و تضمن احترام العقود، و المنافسة الحرة، ضمان حماية البيئة، إضافة إلى التعليم و التكوين و البحث كمرحلة انتقالية⁽¹⁹⁾.

ويكون دور الدولة حاسما من خلال ضمان بيئة ملائمة للنمو الإقتصادي واستقرار العملة والثقة في النظام المالي، وتمويل البنى القاعدية للجباية والميزانية، مع تبني سياسات اجتماعية⁽²⁰⁾.

خاتمة:

إن عملية بناء الدول هي عبارة عن مسار طويل لا يتوقف عند مرحلة معينة فهو في حاجة دائمة إلى التعديل و المراجعة و التحسين و التمكين لكرامة المواطن ورفاهيته، و إذا كان هذا هو حال الدول المتقدمة، فإن الدول المغاربية اليوم في حال ضعف متنام و تآكل في شرعيتها المجتمعية، الأمر الذي يفرض عليها العمل من أجل تحقيق الإندماج السياسي و الاجتماعي وخلق إجماع حولها ككيانات معترف بها، و تعزيز ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة و الرفع من كفاءة الدولة في الالتزام بوظائفها انطلاقا من الوظيفة الأمنية مرورا بالرفع من فعالية الخدمة العامة و تحسينها وصولا إلى ضمان كرامة المواطن المغاربي و مختلف حقوقه، دون نسيان وظائفها السيادية المرتبطة بمواجهة مختلف التحديات الخارجية المهددة لأمنها الوطني.

الهوامش:

- محمد المختار العرباوي، "أطروحات المدرسة التاريخية الاستعمارية حول شمال افريقيا"، المستقبل العربي، السنة 18، عدد 195، ماي 1995، ص 99.
- ² هناك أربعة أنواع من المشاكل الضاغطة على الأنظمة المغاربية:
- مشكلة بناء الدولة و تعتبر متطلبا لزيادة التكامل.
 - مشكلة البناء الوطني الذي يتطلب ولاء و انتماء أكبر.
 - مسألة المشاركة في اتخاذ القرارات و رسم السياسات.
 - مشكلة توزيع الرفاه و الرقابة عليه، للمزيد انظر: فيرل هيدي، الإدارة العامة: منظور مقارنة، تر: محمد قاسم القريوتي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 64 و ما بعدها.
- ³ - خالد مصطفى مرعب، «مشكلات بناء الدولة الحديثة في لبنان و الوطن العربي»، بيروت: دار النهضة العربية، 2010، ص 26.
- ⁴ - عادل مجاهد الشرجبي، أزمة الدولة في الوطن العربي (ندوة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مركز كار نيغي للشرق الأوسط و الجمعية العامة للعلوم السياسية، 2011، ص 127.
- ⁵ - Mathieu Guidère, Le choc des révolutions Arabes, Paris : Editions Autrement Frontières, 2011, p 49.
- ⁶ - Mathieu Guidère, op.cit., p 98.
- ⁷ - Ibid., pp 110-111.
- ⁸ - عبد الله عطوي، السكان و التنمية البشرية، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص 851.
- ⁹ - الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان و الديمقراطية في القرن الواحد و العشرين، دليل الممارسة الجيدة، إعداد: ديفيد بنتام، 2006، ص 05-06.

- ¹⁰ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004، نحو الحرية في الوطن العربي، ص 120.
- ¹¹ - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة ودراساتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 159-160.
- ¹² - محمد عابد الجابري، الديمقراطية و حقوق الإنسان، (ط2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 110.
- ¹³ - احتلت البلدان المغاربية مراتب متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية للعام 2012، فجاءت تونس في المرتبة 75، و المغرب 88، و الجزائر 105، وليبيا 160.
- ¹⁴ - عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سابق، ص 127.
- ¹⁵ - هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، (ط 4). الجزائر: دار الغرب للنشر و التوزيع، 2002، ص 96.
- ¹⁶ - Jacques Chevalier, L'état post moderne (3^{ed}).Paris : librairie générale de droit et de jurisprudence, 2008, p 175.
- ¹⁷ - زياد حافظ، «أوضاع الأقطار النفطية و غير النفطية»، في: دولة الرفاهية الاجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالإسكندرية، 2006، ص 412.
- ¹⁸ - زياد حافظ، مرجع سابق، ص 418.
- ¹⁹ - Gérard Rameix, repenser le rôle et les fonctions de l'état en matière économique, dons, marie-Joëlle thenoz, loic tribot la spiève, l'état revisité. Paris, CEPS, 2012, p 31.
- ²⁰ - Ibid., p 30.